دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الإسرائيلي
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	محمود، حيدر
المجلد/العدد:	ع93
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	مارس
الصفحات:	7 - 24
رقم MD:	624668
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدولة الفلسطينية ، إسرائيل ، الناع العربي الإسرائيلي ، الفكر السياسي ، السياسة الأميركية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/624668

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الإسرائيلي

محمود حيدر *

في خريف العام ١٩٩٦ قابل الصحافي الإسرائيلي، آري شافيط، رئيس أركان الجيش الجنرال، إيهود باراك، ساعياً لمقاربة مزايا متناقضة لرجل حفر سبيله بعناد داخل المؤسسة العسكرية، ليصل بعد أقل من ثلاث سنوات إلى قمة السلطة.

كان آري شافيط يومها يتابع الحراك السياسي العميق والمعقد للمسار التفاوضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فجعل من مقابلته لباراك مناسبة لقراءة المستقبل الفلسطيني في فكر هذا الرجل الذي ظل محور إهتمام الخبراء والأوساط الدولية والإقليمية حتى بعد فوزه في آخر إنتخابات لرئاسة الحكومة ربيع العام ١٩٩٨,

يقول شافيط: «عندما يكتب إيهود باراك إسم الشعب المجاور لنا، فهو يكتب أحرف ذلك الإسم كما يلفظه اليسار الصرف: هعام هفلسطيني. أي الشعب الفلسطيني، بحسب اللفظ العربي، لا العبري. حتى إن بعض حججه مستمدة من حجج اليسار غير القابلة للتأويل. فهو يقول: لا يجوز أن نسيطر على شعب غريب، ولا يجوز أن نستغل جيراننا، ولا يجوز أن نقيم هنا نظام تفرقة عنصرية. وفي المقابل أن جزءاً مهماً من الثوابت التي يحرص على إعلانها هي عينها التي نسمعها من رجالات اليمين بالذات: حذار أن نقتلع المستوطنات، وحذار أن نخلي التجمع الإستيطاني اليهودي في الخليل، وحذار الموافقة على إقامة دولة فلسطينية. ويضيف: ليس صحيحاً أن مساحة الأرض (العمق الجغرافي) لم تعد ذات أهمية في عصر الصواريخ، وليس صحيحاً أن كل ما يبغيه الفلسطينيون هو الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس صحيحاً أنه إذا أمعّنا النظر بصورة أفضل سنكتشف أن الشرق الأوسط هو عملياً غرب أوروبا(...). على أن ما يجعل الإصغاء إلى أقوال باراك مثيراً، كما يقول شافيط، يكمن في أنك لن تعرف أبداً ما إذا كانت حجّته التالية ستأتي من المخزون الفكري المتماثل مع اليمين، أم من المخزون المتماثل مع اليسار[١].

مع وصول باراك إلى رأس القرار في إسرائيل لم يتبدّل شيء جوهري في صورة خطابه السياسي. ظل يأخذ من مخزون اليمين الفكري ثوابته الكبرى (القدس الموحدة عاصمة

(*) صحافي وباحث لبناني.

(١) هآرتس، ٢٢/١١/ ١٩٩٦,

أبدية لإسرائيل ـ الإستيطان، رفض الدولة الفلسطينية المستقلة ـ رفض حق العودة. ومن مخـزون اليسار، أخذ تلك اللغة الملـتبسة، الحائرة، بين إيديـولوجية «الأممية الإشـتراكية» التي ينتمي إليها حـزب العمل... ومقتضيات العمل السياسي وإدارة المؤسسة العسكرية / الأمنية التي أمسك بناصيتها ردحاً من الزمن.

سوف تبينّ تجربة إيهود بـاراك في السلطة مقدار الخصوصيـة التي ينزع إليها، وهو يعالج الموضـوع الفلسطيني. أكان ذلك في الـقضايا المنفصلة (كـإعادة الإنتشار، وتطبيق إتفاق شرم الشيخ وإتفاقيتي واي ريلإر الأولى والثانية) أو في قضايا الوضع النهائي. بل أن باراك، وحتى عندمـا كان يحظى بأبوة إسحق رابـين ورعايته، ظل يحرص على التميز بلـون سياسي خاص. إذ لم يكن مصغيـاً إلى معلمه في قضايا عدة وخـصوصاً تلك المتعلقة بالأمن، وقد راح يسدي النصح لحكومة حزب العمل التي يتزعمها رابين رغم إعترافه بأن «الأمـر العظيم الذي فعله إسحق رابـين وشمعون بيريز في أوسلو هـو القرار الذي إتخذاه بـالفصل بين الإسرائيليـين والفلسطيـنيين، مشيراً إلى أنه قـرار تاريخي «بـن غوريوني» بإمتياز تذكيراً بقرار ديفيد بن غوريون بقبول التقسيم في العام ١٩٤٧,

في تلك الفترة الـتي بدا فيهـا إيهود باراك أحـد أبرز الورثـة المحتملين لإسحق رابين، توقف الكـثيرون عند آرائه في إتـفاق أوسلو، فـأولوه أهميـة خاصة. ويـروي قصته مع الإتفاق بعـد أيام من تـوقيعه فيقـول: «عندمـا أطلعت على مـسودّات الإتفـاق في المادة الإستخبـارية التي حـصلت عليها، قلـت لإسحق رابين، إن الخبراء القانـونيين في الجانب الفلسطيني شطّار جداً، وجدّيون جداً، فقد فكّروا في كل كلمة بصورة مركبة وعميقة. ولذا عندمـا طرح الإتفاق على الحكومة وظن بعض الـوزراء أنهم يبحثون في إتفاق غزة وأريحا أولاً، إقترحـت عليهم أن يقرأوا النص جيداً، وأن يـدركوا أنه ابعد من ذلك كثيراً، وأنه ينقل إلى إيدي الفلسطـينيين الكثير من الأوراق وواجبنا التركيز على الأشـياء الحيوية التي نريد المطالبة بها في المفاوضات في شأن التسوية الدائمة»(٢).

وعلى الرغم من حرص إيهود باراك على إجتنـاب الدخول في وضع بدائل تفصيلية عما إعتمدته حكومات رابين وبـيريز وبعدهما الحكومة اليمينية بـزعامة بنيامين نتنياهو، فقد كان واثقاً من أن أي إتفاقات مع الفلسطينيين يجب ألاّ تؤسّس لوقائع يمكن أن تنتقص من أمن إسرائيل. ورأى «أن الحل الدائم يجب أن يـشتمل على القدس موسـعة وموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأيضـاً منطقة «غوش عتسيون وكتل المستوطنات في غرب السامرة، وشمالها، ووجود إستيطـاني وأمني في غور الأردن وفي أماكن حيـوية في أعالي المرتفعات الجبلية. كما يـشتمل الحل النهائي، بحسـب فلسفة باراك التي صـاغها في وقت مبكر من نشاطه السياسي، على ممـر واسع على إمتداد طريق موديعين والمنحدرات إلى بيتار، وأيضاً بضعة تعـديلات أخرى على الحدود، على إمتداد الخـط الأخضر في أماكن مختلفة، إلى ذلك،

(٢) المصدر نفسه.

يصر باراك على عدم مرابطة جيش أجنبي غرب نهر الأردن، وعلى بقاء معظم المستوطنين الإسرائيليين تحت السيطرة الإسرائيلية. وعلى أن يكون هناك تنسيق في شأن المياه، وألا يكون هناك تطبيق لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، كذلك على ألا يكون هناك تطبيق واسع النطاق لهذا الحق في المناطق الواقعة خارج مجال السيطرة الإسرائيلية(٣).

أطروحة الدولة المقيدة

هذه الثوابت سوف ينقلها باراك إلى رئاسة الحكومة؛ ثم سيسقطها على تفاصيل المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وهو بذلك يكون قد أطمأن إلى حضور إستراتيجيته الأمنية ـ السياسية والإيديولوجية حضوراً فعلياً في آليات التسوية مع الفلسطينيين. ولقد ظهر ذلك بوضوح من خلال تمكنه من وضع التفاوض مع السلطة الفلسطينية على قاعدة دمج مراحل تنفيذ الإتفاق الأخير (واي ٢) بمفاوضات الوضع النهائي، الأمر الذي مكّنه تالياً، من الإنصراف براحة أكبر إلى مفاوضات المسار السوري في شيبردستاون التي أستؤنفت قبيل نهاية العام ١٩٩٩.

حين نعود إلى السؤال المحوري حول الموقع الذي تحتله مقولة الدولة الفلسطينية في فكر إيهود باراك السياسي سيكون علينا ان نبينّ سلوكه السياسي حيالها، وكذلك المدى الذي إستطاع رئيس الوزراء الإسرائيلي فيه الحفاظ على مساحة حرة من المناورة، تبدو معها تلك المقولة وكأنها مرفوضة ومقبولة في آن، من دون أن يكون لهذه المفارقة غير المنطقية آثار معوقة لديبلوماسية السلام مع الفلسطينيين؟

منذ البداية كان على باراك أن ينخرط، من دون مواربة، في السجال المتنامي حول الدولة الفلسطينية. إلا أنه اضُطر، بحكم كونه على رأس السلطة أن يقود اللعبة بخطاب مختلف عما إعتادت الزعامة الإسرائيلية السابقة عليه. صحيح أنه يلتقي مع اقرانه من تيار العمل ـ الذي سينضوي معظمهم في تحالفه الجديد «إسرائيل واحدة» ـ على دولة محدودة السيادة. لكنه سينفرد بصوغ رؤية خاصة به لهذا النوع من الدولة الناقصة. وحافزه إلى هذا، ما خلا رغباته الشخصية، هو الإبقاء على صلات القربى مع اليمينين، الديني والسياسي، وإسترضاؤهما آملاً في تحقيق ضرب من «إجماع قومي» لم ينجز إلى الآن حول هذه القضية.

كانت الذكرى الرابعة لإغتيال رئيس الوزراء، إسحق رابين، مناسبة حميمة لباراك لكي يفصح عن خواطره السياسية حيال العلاقة مع السلطة الفلسطينية ومستقبلها.

وفي هذا المجال كشفت صحيفة (معاريف الجمعة ٢٢/١٠/١٩٩٩) أن رئيس الوزراء سيقترح على الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، إقامة دولة فلسطينية على ١٨ في المئة من أراضي الضفة الغربية في مرحلة أولى، على أن يتطور ذلك في مرحلة لاحقة إلى ثلثي هذه

(٣)المصدر نفسه.

الأراضي. وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أن الإقتراح الذي وصفته بأنه «إنفتاح» من جانب باراك سيعرض في مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية على أن يقدمه كإقتراح أولي في قمة أوسلو.

وبحسب الصحيفة المذكورة، يتحدث الإقتراح عن «دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تقام فوق الأراضي التي نجمت عن إتفاق أوسلو. وهي تحديداً الأراضي الخاضعة حالياً للإدارة الفلسطينية الكاملة، أي ما يُعرف بالمنطقة «أ». وفسرّت معاريف تواضع الإقتراح الإسرائيلي الأولي بـ «ضرورة الرد على الطلب الفلسطيني الأولي الذي يطالب بمئة في المئة من الأراضي». وقالت إن الخطة التي أعدها مكتب باراك تقترح في آخر المطاف قيام دولة فلسطينية على ثلثي الضفة مع شرطين أساسيين هما منع هذه الدولة من عقد تحالفات عسكرية مع بلد آخر وإبقاء المطارات، والموانىء، والمعابر الحدودية، والمجال الجوي والبحري، لهذه الدولة تحت السيطرة الإسرائيلية»...

وعلى الرغم من اللعبة اللفظية التي يؤثرها باراك لتسويق خطابه السياسي منذ وصوله إلى الحكم، كأن يشير، على سبيل المثال، إلى عبارة «سيادة فلسطينية»، فإن رؤيته المتشكّلة حيال الدولة الفلسطينية لا تفارق الخط التقليدي للإجماع الإسرائيلي. بصفتها رؤية لا تقطع مع الإيديولوجيا بالكامل، ولكنها لا تتمثل قيمها إلا ضمن الحدود التي تقتضيها المصلحة العليا للدولة. فالإيديولوجيا التي كانت تدعو إلى دمج الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بالأراضي الفلسطينية التي قامت عليها دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، لم تعد هي المقياس الأخير للسياسات الإسرائيلية بعد مؤتمر السلام. ومع هذا فليس لنا ان نتشكّك في راهنية ما صرّح به مرة، وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أبا ايبان، من أن «إسرائيل دولة إيديولوجية. وهي لا توجد لتعيش فحسب، وإنما هي موجودة من فكرة. وإنها موجودة لتؤسس هذه الفكرة وتحققها».. فتلك مقولة لا تزال على ألَقها في الثقافة السياسية الإسرائيلية اليوم. إلا أنها في سياقها الواقعي ستأخذ أشكالاً موافَقة لسيرورة تطور النزاع مع العرب.

النزوع الإيديولوجي في الثقافة السياسية الإسرائيلية حاضر من دون ريب ويرجح له أن يدوم. وخصوصاً في ما يتعلق بالكيانية الفلسطينية، ما دام السجال حول هذه الكيانية قائماً بين الإسرائيليين.

ولسوف نجد ما يؤكد هذا، لو نحن تتبّعنا تلك السلسلة المعقدة والمتداخلة لمواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ توقيع إتفاق المبادىء في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، إلى ما شهدته ولاية رئيس الوزراء الحالي، إيهود باراك.

فلقد اشتركت حكومات «الليكود» و«العمل» في منهجية واحدة ومركّزة بإزاء السلطة الفلسطينية والطبيعة والدور والهوية التي ينبغي أن تكونها هذه السلطة. ولذلك سنرى

كيف حـرصت تلك الحكومات، وكل عـلى طريقتها، على تطـوير لعبة تـضييق الزوايا، بما يجعل آليات التقدم نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً...

لعبة الزمن وتضييق الزوايا

لعل مـسلسل الإتفـاقات التـي ولدت من عـمليات الـتفاوض العـسيرة بين السـلطة الفلسطينية والحكـومات الإسرائيلية على إمتداد ست سنوات، يضرب مثلاً مثيراً على واحد من وجـوه لعبة تضييق الزوايـا. وهذه هي حلقات المسلسـل الذي سجّل في كل عام إتفاقاً جديداً بين الطرفين:

في ١٣ أيلول / سبتمـبر ١٩٩٣ وقعت منظمة التحـرير الفلسطيـنية وإسرائيل «إتفاق أوسلو» في حـديقة البيت الأبيض، وتعزّز بمصـافحة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إسحق رابين، والرئيس الفلسطيني، ياسر عـرفات. وهو إتفاق على مبادىء للتفاوض، من أجل إنشاء السلطة الفلسطينية حول المناطق التي تنسحب منها إسرائيل.

في الرابع من أيـار / مايو عام ١٩٩٤ وقعت منظمة الـتحرير وإسرائيل إتفاق القاهرة. وهو البروتوكول الأول لتنفيذ إتفاق أوسلو. وإشتهر بإسم إتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» الذي أقر مبدأ إعادة الإنتـشار بدل الإنسحاب، وأبقى المعـابر الحدودية تحت سيطرة إسرائيل، وإرتبط بـإتفاق إقتصادي تم توقيعه في بـاريس وسمح بإيجاد سلطة فلـسطينية تسيطر على ٦٠ في المئة من قطاع غزة، وعلى مساحة مدينة أريحا، وترتب على ذلك عودة عرفات إلى غزة في تموز / يوليو ١٩٩٤.

في ٢٨ أيلـول / سبتمبر ١٩٩٥ وفي مـراسم أجريـت في البيت الأبيض، وقّع الجـانبان «إتـفاق أوسلو ٢» الذي نص على إعـادة إنتشار معظم القـوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة. وينـص الإتفاق الذي يقع في ٤٠٠ صفحة على منح الفلـسطينيين في مدن بيت لحم وجنين ونـابلس وقلقـيلية ورام الله وطـولكرم وأجـزاء من الخليل و٤٥٠ قـرية، حكماً «ذاتياً»، لكنه يسمح بـإبقاء المستوطنـات تحت الحراسة الإسرائيليـة. وقسّم هذا الإتفاق الضفة الغربية إلى مناطق (ألف) تسيطر عـليها السلطة الفلسطينية و(باء) تحت السيطرة الإداريـة الفلسطينية والسيـطرة الأمنية الإسرائيلية. و(جيـم) تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧، وبعد تأخير إستمر نحو العام، وقع الفلسطينيون إتفاقاً مع حكومة رئيس الوزراء اليميني، بـنيامين نتنياهو، مهّد الطريق أمام تنفيذ تسليم طال إنتظـاره لثمانين في المئة مـن الخليل إلى الحكم الذاتي الفلسـطيني. ونصّ الإتفاق على الإنسحاب على ثلاث مـراحل أخرى من أراضي الضفـة مقابل سلسلـة من الإلتزامات من جانب الفلسطينيين، وهي إنسحابات لم ينفذها نتنياهو بالكامل.

في ٢٣ تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٨ عقد عرفات ونتنياهو والرئيس الأميركي، بيل كلينتون، قمة دامت تسعة أيام أختتمت بالتوقيع على إتفاق «واي ريلإر» في البيت الأبيض. ونصّ الإتفاق على إنسحاب إسرائيلي على ٣ مراحل من ١٣ في المئة من الضفة الغربية في مقابل إجراءات أمنية فلسطينية. لكن نتنياهو جمّد الإتفاق بعد شهرين، قائلاً إن الفلسطينيين فشلوا في الوفاء بالتزاماتهم الأمنية، وكان هذا الإتفاق من أجل تنفيذ إتفاق الخليل.

في الرابع من أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، وقّع رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، إيهود باراك، إتفاق «واي ٢» لتنفيذ إتفاق «واي ريلإر» بعد إدخال جملة من التعديلات عليه.

هذه الحلقات المتسلسلة من الإتفاقات تبينّ كيف يسعى الإسرائيليون للإفادة من سياسة تمديد الزمن لتقييد مساحات الإستقلال الفلسطيني، أو تطويقها ضمن شبكة فسيفسائية من المستوطنات والمحميات الأمنية والعسكرية. ولقد بدا واضحاً أنه حتى بعد توقيع إتفاق «واي ٢» ظلت الأسباب الكامنة وراء فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة هي نفسها. بل أن «الممر الآمن» الذي تم الإتفاق في شأنه بقي عرضة للتفسيرات المتضاربة وخصوصاً إنه جرى تسويقه من الإسرائيليين على أنه امتياز للفلسطينيين وليس حقاً لهم.

إن هذا إنما يدل على رغبة إسرائيل في الإحتفاظ بأكبر رقعة من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فإذا نحينا القدس التي يوجد إجماع إسرائيلي بضمّها، فإن الإهتمام في شأن الأرض يتعلق بعد ذلك بالضفة الغربية. فالخلاف في شأن الضفة حتمي بين الإسرائيليين أنفسهم، لما لها، وفقاً لإدعاءاتهم من أهمية إستراتيجية على أمنهم القومي. ويحمل الإمعان في تدعيم وتكريس الفصل بين الضفة والقطاع موقفين إسرائيليين متكاملين: الأول تكتيكي يتلخص بمحاولة كسب الوقت وتأجيل إتخاذ قرار في شأن مستقبل المنطقتين حتى يتم التوصل إلى أكبر درجة إجماع داخل إسرائيل حول هذا الموضوع.

والثاني إستراتيجي، ويتمثل بقيام إسرائيل بالتحضيرات الضرورية لفتح المجال أمام فرض حلّين مختلفين ومنفصلين جوهرياً، ولكن مع إبقاء إرتباطهما ببعض وظيفياً. وهذا يتيح لها الإمكانية القصوى للإحتفاظ بأراضٍ ومصادر فلسطينية مع التخلص في الوقت نفسه من العبء الديموغرافي للفلسطينيين.

يبين علي الجرباوي، إستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، بعض معالم الإستراتيجية الإسرائيلية في هذا الميدان وقوامها الإكثار من العوازل الجيو ـ أمنية بين غزة والضفة الغربية على نحو يؤدي إلى فرض «دولة فلسطينية في غزة» دون سائر الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحين يشير في مؤلفه فصل الضفة عن القطاع إلى الإجماع الإسرائيلي حول ضرورة التخلي عن قطاع غزة والتأكيد على المصلحة الإسرائيلية في الضفة يقول

الجـرباوي: «إن مآل الحل التـوافقي الإسرائيلي ربما تمثل في قيـام الدولة الفلـسطينية في قطاع غزة فقط. أما الضفة التي أُثخنت تقطيعاً وإستيطاناً فيكون مصيرها أن تبقى منطقة معـوّمة السيادة يتم تقـاسم الوظائف عليها بـين إسرائيل و«الدولة الفلسطـينية الغزّية». وربما الأردن. وبمثل هذا الحل المـركب تحتفظ إسرائيل لنفسهـا بالمسؤوليـة الكاملة عن الأمن الخارجـي والمصادر والحـدود الدوليـة والتجمـعات الإستيـطانيـة. أما «الـدولة الفلسطينية الغزّية» فـتمنح مسؤولية كاملة على الـسكان القاطنين في الضفة في إطار حكم ذاتي واسـع. وأما الأردن فتتم مقايضـة لعبه دوراً وسطياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الحل الخاص المتعلق بـالقدس. وذلك بمنحه فسحـة إقتصادية في الـضفة، ربما تتطور لاحقاً إلى دور أكثر ترابطية وأشد عمقاً ضمن كونفيدرالية مرغوبة دولياً لإيجاد حل علمي لمسألة توطين اللاجئين(٤).

هل هـذا النوع من الدولـة المحشورة في القطـاع هو الذي نظّـر له إيهود باراك، والذي سيكون مادّته السياسية في مفاوضات الوضع النهائي؟

لـنرَ الآن كيف أفـصح الفكر الـسياسي الإسرائـيلي في عهد إيهـود باراك عن الـسؤال المذكور.

الإعتراف بسيرورة الدولة

تأخذ أطروحة الدولة الفلسطينية عند إيهود باراك حيزاً مهماً في تفكيره السياسي. ومن يستقرىء مواقفه في هذا المجال يتبينّ له كم لهذه الأطروحة من آثار حاسمة في تكوين رؤاه الإسـتراتيجية حيال المسألـة الفلسطينية. كان يـرى إلى هذه المسألة بصفـة كونها مسألة نـاشئة من الصراع من أجل الحياة والوجود بين الـيهود وأعدائهم. وهو سيبّين لنا أن أحد الأمور التي وجد نفسه متحرراً منها هو الإحساس بالذنب إزاء الفلسطينيين، وهو يرفض «نظرية السلب» التي تشيعها ميرتس، وأحزاب يهودية أخرى. كان يؤمن من أعماق قلبه ـ كما يقول ـ بأن العمل الصهيوني كان عملاً مهماً جداً وصحيحاً. ثم يمضي إلى أبعد من ذلك ليقول: «أنا أوافق على الصـورة التي يستخدمها عامـوس عوز، (كاتب صهيوني) ويشبّه فيهـا الوضع بالغريق الـذي يتمسك بخشـبة يجلس عليها آخـر، ويطلب منه إخلاءها من أجله، فضلاً عـن أن هذه الخشبـة هي ملكُنا في الأصـل» يضيف: «وأنا أدرك أن تمـسكنا بالأرض هنا هو في أساسه حفاظ على الوجود، وينتج منه نوع من الظلم. لكن على المستوى التاريخي، يبقى هـذا الظلم الذي حل بهم (أي بالفلسطيـنيين) أقل من العدل الذي حصلنا عليه، أو لنقل أقل من الظلم الذي كان سيلحق بنا لو حُرمنا هذا العدل»(٥).

ضمن هـذا المناخ من الإعتقـاد، ستظهر مـواقف باَراك، كما لـو أنها سلسلـة متصلة ويحكمها منـطق النظر إلى الآخـر، والآخر الفلسـطيني على التعـيين، بوصفه عبـئاً، قدّر

(٤) راجع عمـر كيلاني، الحياة ١٩٩٩/٩/٢٦،
(٥) آري شافيط، هآرتس، مصدر سبق ذكره.

للإسرائيليين أن يواجهوه منذ ما يسمونه إستقلال دولة إسرائيل.

لكن هذا التوليف السيكو ـ سياسي سيمنح باراك القدرة على إعطاء خطابه السياسي جرعات إضافية من الواقعية الديبلوماسية. وهذه السمة ستظهر آثارها مذ راح يتهيّأ لزعامة العمل ومن ثم لقيادة الدولة وهو بعد لا يزال رئيساً للأركان. فكان يدعو الإسرائيليين إلى النظر بعيون مفتوحة إلى الواقع حتى لو كان ذلك يعكس صورة وحشية وغير محببة. ويفصح قائلاً «إن الفلسطينيين يسعون لأن يحققوا في نهاية المسار، في مرحلة التسويات الدائمة، دولة فلسطينية. ولذا فهم ينسبون أهمية كبرى إلى الجوانب الرمزية التي تشكل سابقة في مضامين إتفاق «غزة وأريحا أولاً». وهم يسألون أنفسهم، لا عن الفارق بين الرابع عشر من كانون الأول / ديسمبر أو الثالث من كانون الثاني / يناير بالنسبة إلى ما سيحدث في غزة وأريحا. إنهم يسألون أنفسهم بالنسبة إلى كل شيء ـ من حيث كيفية إندماجه في داخل الرقعة الواسعة من الرموز والسوابق على طريق السيادة(٦).

الإعتراف بالسيرورة السياسية الواقعية في ما يسلكه المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد، شكل سمة بارزة في سلوك باراك السياسي. والإعتراف هنا يطاول الواقع مثلما يطاول الآثار المترتبة عليه. أي أن الآثار السياسية حتمية وبديهية ولا مناص من التعامل معها كحقيقة سارية.

وحين سئل عما إذا أحدث إتفاق أوسلو شبه ثورة كوبرنيكية (نسبة إلى العالم الفلكي البولندي، كوبرنيكوس (١٤٧٣ ـ ١٥٤٣)) في عالم المفاهيم الإسرائيلي، لم يشأ نفي هذا التشبيه من جانب الصحافي في هآرتس آري شافيط. كان عليه أن يقرّ براحة لافتة أن إتفاق أوسلو أحدث، بمعان كثيرة، تغييراً في واقع الشرق الأوسط لا يمكن الإرتداد عنه. وإن ما حدث ليس النهاية السعيدة الموعود بها العالم، وليس الخروج من غرفة العداء والتناحر الحالكة إلى قاعة حفلات الشرق الأوسط الجديد. إنه إنتقال عبر ممر طويل من المحتمل أن تتلقى فيه ضربات، وإن يكون عليك الرد بمثلها، لكنك على الأقل تخطو فيه سوياً مع مجموعة من الخصوم في إتجاه تلك القاعة المضيئة.

يعترف باراك بمنطق الأمر الواقع ويتعامل معه بما هو كذلك، وإن من غير رضى. فالسعي الفلسطيني نحو مراكمة الأبعاد الرمزية للدولة المستقلة أو لـ «شبه السيادة» يفترض بالنسبة إلى باراك مقاومة عنيدة من جانب إسرائيل. وبحيث لا تؤدي هذه المراكمات إلى تكوّن جيوبوليتيكا فلسطينية قد تؤسس لخطر وجودي لا سابق له على الدولة اليهودية. ولذا سنجد منطق باراك على جانب من التشدد حيال أطروحة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة تماماً.

فهذا ـ في رأيه ـ سينشىء واقعاً ينطوي على نزعة تحرير قومية فلسطينية، كما إنه سيوجد سلسلة من المشكلات الأخرى المعقدة جداً. ولا يكتفي باراك بالتعميم، فيعطي

(٦) إيهود باراك ـ محاضرة النادي التجاري الصناعي ـ تل أبيب ٣/ ١٢/ ١٩٩٤، مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء ١٩٩٤.

قـضية «عاصمة الدولـة المفترضة» كمثل على الأخطار المحـدقة ويبينّ «إذا كان هناك دولة ذات سيادة كامـلة، فإن مسألـة العاصمة تصبح معـقدة جداً، وإشكاليـة جداً، أو مسألة التـسلح بصواريخ أرض ـ جـو. لكن إذا قامـت دولة كهذه، وكـان في حيازتها بـطاريات صواريخ حربية، وقامت بنشر هذه الصواريخ فوق التلال المشرفة على مدينة جنين، وفوق التلال المشرفة على منـطقة اللطرون، فـإن أي طائرة إسرائيليـة لن تتمكن من الإقلاع من المطارات الرئيسيـة لسلاح الجو الإسرائيلي (...) لذلك فإن مسـألة دولتين لشعبين ليست بهذه البساطـة، فدولتان فعليتـان إلى الغرب من النهر قضيـة شائكة. وفي رأيي ـ يضيف باراك ـ إن مطلبنا يجب أن يكون كياناً فلسـطينياً أقل من دولة. ويتعين علينا أن نأمل بأن ينشأ في الوقت الملائم، وبطريقة طبيعـية، إرتباط كونفيدرالي بين هذا الكيان وبين الأردن. وإذا ما نشأ مثل هذا الإرتباط، فإن كل القضايا الشائكة التي أشرت إليها ستضعف حدتها وتصبح قابلة للحل(٧).

التعامل مع الفرضيات

سوف يكـون على إيهود باراك، وقـد تيسرّ له أن ينتقل مـن كونه جنرالاً في مـؤسسة الجيش إلى قمة السلطة في إسرائيل، أن يواجه أطروحة الدولة الفلسطينية من دون وسائط أو من على مسافـة ما. فهو كـرئيس للحكـومة وكزعيـم لأكبر تيار سيـاسي، وجد نفسه مضطراً إلى التعامل مع هذه الأطروحة بصفة كونها سيرورة سياسية دخلت دخولاً عميقاً في المفاوضات المباشرة. لكن باراك كان قد مهّد نظريـاً لهذا السلوك، حتى عندما كان قائداً للأركان في عهـد رئيس الـوزراء العمالي، شمعـون بيريز، لقـد دعا إلى الفصـل التام بين الفلسطينيـين والإسرائيليين، وكان يقول: «لو كنـا واصلنا السياسة الـسابقة القائمة على عدم الفصل لوصلنـا إلى نزاع دموي لا نهاية له. ولـوصلنا فعلاً إلى وضـع مماثل للوضـع القائم في بلفاست، أو للوضـع الذي كان قائماً في بيروت أيام الحرب».

ويضيف باراك، وهنا نقطة التقـاطع الكبرى مع الفلسفة السياسية التي أرسى إسحق رابين مقدمـاتها الأساسية، إن هـناك حكمة كبيرة في البـنية المتدرجة لـعملية أوسلو التي تهدف إلى تمكين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) من أن يتقبلا نفسياً حقيقة أن الصراع ليس صراع حياة أو موت، فهذه البنـية كما يبينّ باراك. تمكّن من التقدم من خلال معالجة القضايا الأقل صعـوبة من أجل الوصول في النهـاية، وبصورة أكثر نـضجاً، إلى القضايا الشائكة جداً، التي تنتظرنا على ما بقي من الطريق(٨).

وسيتبينّ لنا بعد وقت قصير من وصوله إلى رئاسة الحكومة، أن باراك واصل ترجمة فلسفة الـفصل بين الكيانين الـديموغرافـيين الإسرائيلي والفلسطيـني، ولكن على طريقته الخاصة. ولأن أطروحة الدولة الفلسطينية، مثيرة للإشكال أكثر من أي أطروحة أخرى في

(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.

النزاع العربي ـ الإسرائيلي وخصـوصاً بعد مؤتمر مدريد للسلام، فقد وقع باراك غالباً في خطاب متناقض وغامض وملـتبس في هذا الشأن. وما أظهرته المواقف والتصريحات قبيل وأثناء وبعد التـوقيع على إتفاق واي ريإر ٢، دل بوضوح على طبـيعة هذا الخطاب. لكن على الـعموم، ظـل مفهوم «الـدولة المـقيّدة»، أو «الـدولة النـاقصـة»، بمعنـى أن يكون للفلسطينيـين دولة إسمية غير ذات سيادة ومحدودة القـدرات ومحكومة بالشروط العليا «للأمن القومي الإسرائيلي»، هو العامل الثابت الـذي ستتلون في مداره مروحة واسعة من المواقف المتباينة والغامضة التي تميّز عهد حكومة «إسرائيل واحدة».

هل هذا يعني غياب الرؤية الإستراتيجية المكتملة حيال قضية حيوية وداهمة؟

إن ما يـدل عليه الحراك الحـاصل في المجتمع السيـاسي الإسرائيلي يفضي إلى ضرب من القلق يبـدو مرشحاً للـتفاقم كلما تقـدم المسار الفلـسطيني ـ الإسرائيلي لحـسم مراحله التمهيدية وصولاً إلى المرحلة النهائية.

كيف يظهر النقـاش في إسرائيل اليوم... وما هي الأطروحات التي ينطوي عليها، والتي تتشكل في خلالها صورة التقليد الإسرائيلي حيال الكيانية الفلسطينية.

الجيوبوليتيكا الفلسطينية

سـيشـهد النقاش الإسرائـيلي حول الدولة الفلـسطينية إضافـات أكثر عمقاً مع إقتراب المفاوضات من مراحلهـا النهائية. ولقد ظهر لجـميع أولئك المنخرطين في مثل هذا النقاش، سواء أكانوا من الباحثين والخبراء والإسـتراتيجيين، أو من مسؤولي الدولة والمشتغلين في المجتمع الـسياسي، أن أطروحة الـدولة الفلسطيـنية لم تعد مجرّد مـوضوع نظري، وإنما أصبحت ظاهرة سيـاسية واقعية بإمتياز. والكثيرون ممن إستقر لديهم مثل هذا الإعتقاد، وجـدوا في التطور الجيو ـ سياسي الذي نشأت فوقه سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا ثم في عدد من المدن الكبرى في الضفة الغربية، أساساً للنقاش الدائر.

إن مسـألة الأرض بوصفها المرتكز الأول الذي يقوم عليه مفهوم الدولة، كانت من أهم المسائل التـي تشكّل عليها التطور الجيو ـ سيـاسي الفلسطيني. وأدى منطق تطور الحدث الـسياسي الفلسطيـني ـ الإسرائيلي إلى إستيلاد حقيقة جـغرافية سياسـية سوف تؤسس لنقل منظمة التحرير الفلسطينية من كونها سلطة معنوية تجوب الشتات، إلى كيان سياسي يمارس سـلطته الذاتية على أرضه. لذا لم يكن من باب الإستظهار السياسي أن يدعو رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود بـاراك، الإسرائيليين إلى الكف عن حكم الفلسطينيين والإنفصال عنهم إنفـصالاً تـاماً عـبر التوصـل إلى إتفاق سلام. كلام بـاراك هذا جـاء من على منبر الكنيست بعـد المصادقـة على تنفيذ إتفـاق تطبيق مـذكرة واي ريإر الذي وقع في شرم الشيخ في الخامس من أيلول / سبتمبر ١٩٩٩,

وايّـاً يكن رأي العهد الـذي يقوده بـاراك في شأن الـدولة الفلـسطينيـة، فإن السلام السيـاسي الذي ترعاه مـؤسسة المفاوضـات وتنظم حركـته وآلياته الديبلـوماسية أطلق سيرورة من الخطوط الصاعدة يستحيل وقفها، أو العودة بها إلى نقطة الصفر. صحيح أن العمليات السـياسية الفلـسطينية ـ الإسرائـيلية تجري على نحـو شديد الـتعقيد، وأن ما حصل، ومـا قد يحصل من إتفاقات لن يـؤدي بالضرورة إلى تسوية سـلمية تشمل إنشاء دولـة فلسطينيـة رسمية، لكن الصحـيح في موازاة ذلك، هو أنه بمجـرد الإعتراف بسلطة سياسية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، تكوّنت حقائق شكلت الجغرافيا السياسية أحـدى أبرز وأهـم عواملـها المكـوّنة. وإذا كـان التحليل المـنطقي الـذي يعتمـده بعض الإسرائيليين اليوم هـو هذا، للدلالة على إتجاه الأحـداث نحو نشوء دولة فلـسطينية، فإن قواعد التحليل نـفسها هي التي حكمـت العقل السياسي الإسرائيلي منـذ مفاوضات كامب ديـفيد عام ١٩٧٨, لقـد رأى بعض الخبراء الإسرائيليين أن هـذه المفاوضات كـانت نقطة التحول في قبـول الزعامة الإسرائيلية فكرة الكيـان الفلسطيني. وتحديداً حين وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، مناحيم بيغن، على عرض الحكم الذاتي للفلسطينيين.

والـذين عارضوا من الإسرائيلـيين هذا العرض قالـوا يومها ما يـلي: «أياً كان التفسير الذي قصـده بيغن بهذا الإصـطلاح فإن العالم الخـارجي سوف يسـبغ على كيان الحكم الـذاتي هذا بشكل متـزايد خصائـص الدولة. مثلـما عبر عن ذلك مرة، هنـري كيسنجر، ومثلما رأى اليمين الإسرائيلي، في ذلك الوقت، الذي حذر بثبات من أن ذلك الحكم الذاتي هو منحدر زلق، ثم عمل على حصر قـدرته لمنعها من أن تزداد تـطوراً، فزعم إن الحكم الذاتي يجب أن يكون أمراً متعلقاً بالإحوال الشخـصية فحسب (في قضايا مثل الزواج والطلاق) ولا أبعاد له على الأرض. ولكن في السنـوات العشر التالية، أثارت القـوة الدافعة الكامنة في الحكم الذاتي القليل من الثقة لدى الفلسطينيين أنفسهم، وخصوصاً قيادة منظمة التحرير الـفلسطيـنية. ولم تبـدأ المنظمـة ـ على ما يـبين كبير البـاحثين في مركـز جافي الإسرائيلي للدراسات الإستراتيجيـة مارك أ. هيلر ـ إلا بعد إخراجهـا من لبنان في عام ١٩٨٢، بتبني موقف أكثر تقـدماً في إستقبالها لفكرة التسـوية السلمية مع إسرائيل. ولم يعترف زعيمها يـاسر عرفات بوضوح بحق إسرائيل في الـعيش في سلام وأمن، إلا عندما أدلى بتصريحه في جنيف من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨[٩].

طريقة فلسطينية مختلفة

مع فتح بوابات التفـاوض العربي ـ الإسرائيلي في مدريـد وجدت القيادة الفلـسطينية راحة أكبر لنقل أفكـارها العملية إلى طور اللعبة المبـاشرة. والشرط الذي طالما وضعته هذه القيادة لقبول السلام مع إسرائيل، وهو الإتفاق على نص صريح بقيام دولة فلسطينية آخر

(٩) «نحـــو دولـــة فلـسطيـنيـة»، شـؤون الأوسط، العـدد ٨٥ ـ ٨٦ تمـوز / يـوليـو، آب /

الأمر، راحت تنظر إلـيه على أنه مسألة شكلية ويمـكن تجاوزه. ولقد جرى التخلي عن هذا الشرط في المفـاوضات السرية الـتي أدت إلى إعلان المبادىء بين إسرائيل والـفلسطينيين في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣, والأهم في إعلان المـبادىء إنه من الناحية الـرسمية (النصية) لم يـؤكد ولم ينف قيام الـدولة الفلسطيـنية، إلا أنه وبحسب المنـطق الإسرائيلي، حرّك القوة الدافعة التي حدَّدهـا كيسنجر، لا في ما يتعلق بالإعتراف الدولي فحسب، بل، وهو الأهم، في ما يتعلق بالواقع الذي ظهر على الأرض للحكم الذاتي الفلسطيني.

والمنطق الإسرائيلي نفسه يذهب إلى مـا هو أكثر وضوحاً في هذا الشأن، فيرى أن إعلان المبادىء أو ما يعرف بـإتفاق غزة ـ أريحا، أرسى، بحكـم الأمر الواقع، أساس دولة. لأنه كان يوجد في جوهره قبول الجانبين في آن واحد، لأول مرة في الصراع الذي مضى عليه مئة عام مبدأ التقسيم. ففي الجانب الفلسطيني، نشأ التأييد لإعلان المبادىء من الإعتقاد الذي لا يسـتند إلى نص الإعلان بقدر مـا تدعمه روحه، إذ أن إعلان المبادىء هـو في نهاية الأمر ميثاق لدولة. وعلى هذا الأساس، حشد عرفات التأييد لسياسته في وجه النقد الذي وجهته المعارضة بالتحديد للثغرات الموجودة في النص. وفي الجانب الإسرائيلي، كان تعبير «الدولة الفلسـطينية» لا يـزال محرماً، وكـان إقرار التقـسيم يخفيه التعـبير الصحيح سيـاسياً «الإنفصـال»، وهـو تعبير رقيق بديل من تعبيرات خشنة ـ كما يلاحظ مارك هيلر ويضيف «إن هذا التعبـير لم يتخل عنه حزب العـمل تماماً ـ ومـا قال به إيهود بـاراك لجهة دعوة الإسرائيليين إلى الكف عن حكم الفلسطينين يدخل دخـولاً بيّناً في صميم هذا المنطق ـ ولقد تبين أن حزب العمل بمختلف تيـاراته، وحتى عندما حـوّله زعيمه الحالي إلى حزب إجماع تحت إسم «إسرائيل واحدة» ظل يحرص على إظهار خطاب رمادي تبدو معه مقولة الدولة الفلـسطينية ملتبسة وغير واضحة حتـى بعدما تخلى في برنامجه الإنتخابي في عام ١٩٩٦ عن رفضه الذي إستمر أمداً طويلاً لإنشاء دولة فلسطينية»(١٠).

لقد أدرك الفلسطينيـون منذ أن حفرت المفاوضات مجـاريها الفعلية مع الإسرائيليين، الأهمية التي يعلّقها المسؤولون في الحكم على شكل وآلية إخراج مفردات الخطاب السياسي. وأدركوا أيضاً أن مـا وقعوا فيه في المراحل التحضيرية الأولى للمفاوضات، حيال الإعتراف الـصريح بدولة إسرائيل والـتخلي عن بنود في الميـثاق الوطنـي كانت تدعـو إلى تدمير هذه الدولة، يقع فيه الإسرائيليون أياً كان التيار أو الحزب الذي يقود هذه الحكومة أو تلك. وقد ساهم الشكل المتنافـر لخطاب كل من الجانبين الفلسـطيني والإسرائيلي في إضافة عناصر جديدة لعـدم الثقة التي تخللت عملـيات التفاوض منذ الـتوقيع على إعلان المبادىء في عام ١٩٩٣, وفي مـستهل العام ١٩٩٧، هـبطت مستـويات الثقـة إلى درجة باتت تـطرح معها أسئلة تتعلق بمشروع السلام نفسه، وبإستحالة الوصول إلى إتفاق معين في شأن الوضع النهائي للمفاوضات.

أغسطس ١٩٩٩,

رغم كل ذلـك، فإن شيئـاً جوهـرياً لم يـسم الحراك المفـتوح للتـطور الفلـسطيني ـ الإسرائيلي. كان كل شيء يتغير ويتبدّل أو يزول في نطاق الـسجال السياسي والديبلوماسي، إلا أن ذلك لم يقترب بسوء من السيرورة التي أطلقها إعلان المبادىء المشار إليه. والذي لم يتغيرّ في الـواقع هو التأكد من أن التسوية لن تكـون ممكنة إلا إذا تضمّنت دولة فلسطينية من نوع ما. وهذه الحجة التي يسوقها خبراء وإستراتيجيون إسرائيليون منذ بضعة عقود، «يدعمها الآن واقع نشوء كيـان سياسي ـ هو السلطة الفلـسطينية ـ أوجده أول إنسحاب إسرائيلي من غـزة وأريحا في تمـوز / يولـيو من العـام ١٩٩٤، ووسعه إعادة الإنـتشار الإسرائيلي في المدن الرئيسية في الضفة الغربية في العام ١٩٩٥,

ويمضي هؤلاء في تـوليف منظور إسرائيلي جديد، قـوامه الإقرار بأمر واقع سيستحيل إدارة الظهـر له، أو مجانبته. وهـو أن «السلطـة الفلسطيـنية تتـمتع بالفعل بـالكثير من خصائـص الدولة. وتشمل هـذه الخصائص عنـاصر رمزية صرف، بعضهـا مستمد من منظمة التحرير الفلسطينية أو من تعبيرات عن الهوية الفلسطينية سابقة على المنظمة مثل ـ العَلَم والنشيد الوطني ـ وبعضها إكتسب أو إتخذ منذ العام ١٩٩٣ مثل ـ الخطوط الجوية الـوطنية ـ والأكثر أهمـية هو وجود مظـاهر عدة للدولـة، التحكم الفاعل في الأرض (نحو ١٨٠٠ كيلومـتر مربع قبل تـوقيع إتفاق واي ريلإر) والأهـالي (ويشمل تقـريباً جميع الفلـسطينيين البـالغ عددهم ٤,٢ مليـون نسمة في الـضفة الغربيـة وغزة) وأداء الهياكل التنفيذيـة والتشريعية والقضائـية والأمنية لوظائفهـا، والإعتراف الدولي الواسع النطاق، والـتمثيل المنفصل في مجموعة كـبيرة من المؤسسات والمنظمات الـدولية، وتمتع الحكومة بالـشرعية من طريق إنتخابات أكثر حريـة وإنصافاً من تلك التي تجري في معظم الدول في العالم العربي. والحقيقة أن السلطة الفلسطينية تملك بالفعل إستقلالاً فاعلاً في العمل».

وعلى الرغم من حرص عدد من الإسـتراتيجيين الإسرائيليين على إظهار نواقص الدولة الفلسطينية وضعف عـواملها السيادية (سلـطة مالية منفصلـة ـ عملة خاصة ـ تحكم في الحـدود والمجال الجوي ـ إستقلال كامل في مجال العلاقات الخارجية ـ حرية تقرير حجم القوى العسكـرية وإنتشارهـا... إلخ) فإنهم في الوقت نفـسه، لا يرون في الحجج المتعلقة بـضرورة دولة فلـسطيـنية أو عـدم ضروتها إلاّ تعبـيراً عن مفارقـة زمنيـة. «فالـدولة الفلـسطينية شبـه المستقلة هي ـ في رأيهم ـ مـوجودة بالفعل وتـشبه من بعض الجوانب الـدول المعترف بها. ولكنهـا تختلف عنها في جـوانب أخرى. وحتـى لو تدهـورت العملية الـسلمية بـأسرها، إلى حد إعـادة إحتلال إسرائيل للأرض التـي إنسحبت منهـا فإن شبه الـدولة هذه سـيكتب لها أن تـستمر في الـوجود، وإن لم يتم التـوصل إلى إتفاق دائم على الـوضع النهائي. حتـى أن بعض هؤلاء الإستراتجيـين يذهب مسافـة أبعد ليقول «إن من المحتّم أن يدخل إستقلال (شبه الـدولة هذه) والمتّسم بالـشرعية في أي إتفاق يتم التوصل

إليه».

تحولات في التفكير الإسرائيلي

يبين الإستراتيجي الإسرائيلي، مارك هيلر، إن التطور الذي حدث في التفكير السياسي في إسرائيل كان بطيئاً ومثيراً للخلاف في كثير من الأحيان، ورغم أن بعض الشخصيات العامة ومن بينهم الأعضاء السابقون والحاليون في الكنيست ـ لوفا إلياف ويوري افنيري، ويوسي ساريد وشولاميت الوني ـ وافق على قيام دولة فلسطينية في وقت مبكر في الفترة التي تلت العام ١٩٦٧، فقد ظل هؤلاء شخصيات هامشية سنوات عدة. ثم يستدرك هيلر ليظهر لنا ملاحظة مهمة تقوم على أن التحليلات المبكرة التي قدمت تبريراً لتسوية تشتمل على إنشاء دولة فلسطين، توصلت إلى أنه من الضروري فرض بعض القيود على ممارسة السيادة الفلسطينية، لتهيئة إمكان إنهيارها في ما بعد.

إذا كان موقف القوى الليبرالية (اليسارية أو المحسوبة على اليسار) هو على هذا النحو من اللبس وعدم الوضوح، فما هو السياق الذي رسمه حزب العمل ـ وهو الواضع التاريخي للسياسات الإسرائيلية العليا ـ حيال أطروحة الدولة الفلسطينية؟

في المجال السياسي العام، إلتزم حزب العمل منذ عهد بعيد بمبدأ الحل الوسط في الأرض أساساً لإتفاق السلام. والإقتراح الأقرب إلى توضيح هذه السياسة بشكل كامل والذي قد يصبح سياسة رسمية لحزب العمل، يركز على إصرار وزير الخارجية الأسبق، إيغال ألون، على أن إسرائيل تحتاج إلى أن تضم وادي الأردن، رغم أنه يسعها أن تترك ممراً من طريق أريحا ليربط بين الضفتين الغربية والشرقية. ولكن في معظم الفترة التي تلت العام ١٩٦٧، كان الأردن هو الشريك الذي يعتزم حزب العمل الإرتباط به في هذا الحل الوسط الخاص بالأرض. وقد راجت فكرة الدولة الفلسطينية في الثمانينات لدى من يسمون «حمائم» حزب العمل، وليس عند قادة هذا الحزب، لا بل حتى بعد إعلان المبادىء في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، ظلت السياسة الرسمية لحزب العمل دفاعية إلى حدّ ما في هذه القضية...

لم يكن تيار العمل يوماً، على وضوح مبين حيال الموضوع الفلسطيني. إلا أنه على الدوام كان مفتوحاً على تحوّل تدريجي، حرصت قيادته التاريخية على إبقائه داخل الغرف المغلقة. أي أن السجال الفكري والإستراتيجي حول القضية الفلسطينية ظل محكوماً بعقيدة التذويب التي مورست على إمتداد نحو أربعين سنة متواصلة.

فكانت قيادة «العمل» تؤكد دائماً أن الوضع السياسي للأراضي المحتلة التي تتخلى إسرائيل عنها، سيحدد بعد ذلك بوقت طويل، وإستمرت هذه القيادة في الإعراب عن تفضيلها ترتيباً يحُتفظ فيه للأردن بدور يغلفه الغموض. لكن المعارضة الرسمية التي يبديها حزب العمل للدولة الفلسطينية لم تنته إلاّ في إنتخابات العام ١٩٩٦ (وكانت قد

فشلت المحاولات المبكرة لتعديل موقف الحزب)، وحتى الجهود المبذولة لضمان موافقة صريحة على الدولة الفلسطينية قبل إنعقاد مؤتمر الحزب في العام ١٩٩٧، إتسمت بالإصرار على أن سيادة هذه الدولة يجب أن تكون مقيّدة، وأنها لا يمكن أن تشمل الكتل الكثيرة للمستوطنات أو أي جزء من القدس. وهكذا، فإن موقف ـ حزب العمل ـ وموقف الحركات المهمة الأخرى التي تكون «معسكر السلام» يمكن أن يوصف الآن بأنه يدعو إلى دولة ناقصة.

«الدولة الناقصة» كمقولة لتأسيس إجماع قومي

لم يشأ اليسار عموماً، وحتى أولئك الذين إرتضوا شق سبيل التواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية تحت شعار السلام، مغادرة المرتكزات العامة للإجماع القومي في إسرائيل. وهي مرتكزات تتكثف عند نقطة رئيسة قوامها الحفاظ على أمن إسرائيل كمهمة مقدسة لا تقبل الجدل.

فكان اليسار الإسرائيلي يميل إلى إتباع حلول للأزمة تجنّب إسرائيل إختيار الطريق العنصري المكشوف وتمنع تعريض صورتها العالمية للتشويه. وهو يسعى في سبيل ذلك لترويج حلول قائمة على التسوية السياسية، سواء أكان ذلك مع الفلسطينيين أو مع الدول العربية المعنية. وهو يراهن، في محاولته لكسب الرأي العام المحلي، على إستملاك الجانب الإيجابي الإنساني من الإرث الصهيوني ـ كما يريد المفكر برهان غليون ـ هذا الجانب الذي حرّك فريقاً من مؤسسي الصهيونية في الماضي، وعلى توظيفه في الصراع على السلطة في إسرائيل (...) لكن الطريقة التي أدار بها حزب العمل المفاوضات مع الفلسطينيين والعرب الآخرين منذ مؤتمر السلام في مدريد، وحتى وصول اليمين الليكودي إلى السلطة بيّنت أيضاً أن اليسار، وعلى الرغم من سعيه إلى إدخال مفاهيم وقيم جديدة أكثر إنسانية وديموقراطية في ملف النزاع العربي ـ الإسرائيلي، لا يزال يتردد في القطع مع التقاليد الصهيونية في الإستعمار والإستيطان، أو ربما كان في معظمه لا يزال غير واثق جدياً من إمكان إقامة علاقاته بالعرب والفلسطينيين على أسس طبيعية قانونية وأخلاقية. فهو يطمح إلى أن تبقى إسرائيل متميزة وقائدة ومتفوقة في كل شيء، ويرفض تحويل إسرائيل إلى دولة عادية، أو تتعامل على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى. وقد أدى هذا إلى ضياع وقت كبير وإلى تعثر المفاوضات، وإخماد نفس السلام عند العرب والإسرائيليين على حدّ سواء(١١).

في إطار هذا التوصيف لحقيقة مواقف «العمل» وتيار اليسار الإسرائيلي بأحيازه المختلفة، تندرج أطروحة الدولة الفلسطينية. وليس الكلام على ما يسميه بعض الإسرائيليين «الدولة الناقصة» إلاّ الخلاصة السياسية، الأكثر كثافة التي تمّخضت عن

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) برهان غليون، «مصير الصهيونية بعد قرن من ولادتها»، شؤون الأوسط، العدد ٧٥، أيلول

سجال مديد في هذا الشأن.

ماذا تعني «الدولة الناقصة»، وما تأويلها لدى الأوساط الفكرية والسياسية في تيار حركة «العمل» الإسرائيلية؟ ثم كيف جرى التعامل مع الفكرة من جانب إيهود باراك قبل وبعد وصوله إلى قمة السلطة؟

لم تقتصر الفكرة في أساسها على تيار دون آخر في إسرائيل. وخصوصاً بالنسبة إلى التيارين التاريخيين اللذين تناوبا على الحكم في خلال نصف القرن الماضي. وفي الإستراتيجيات المتأخرة التي صاغها الحزبان الرئيسان «الليكود» و«العمل» في خصوص «الدولة الفلسطينية» ما يشير إلى إلتقاء الحزبين عند مفترق رفض الإستقلال الفلسطيني والقبول بسلطة حكم ذاتي مقيدة السيادة.

بالنسبة إلى الليكود، كانت إنتخابات العام ١٩٩٦ هي أول إنتخابات لم تكن فيها «إسرائيل الكبرى» قضية رئيسية في حملته الإنتخابية. ومنذ إتفاقيتي كامب ديفيد، كان الموقف الرئيسي إزاء الضفة الغربية يؤكد «الإستقلال الذاتي» أو «الحكم الذاتي». وحافظ سياسيو الليكود وغيرهم من المنتمين إلى الوسط والبراغماتيين في «المعسكر القومي» على هذا الموقف بتفضيلهم «الإستقلال الذاتي الموسع» أو «الإستقلال الذاتي الزائد» لوصف معنى الوضع الدائم لديهم (...) لكن «الدولة الناقصة» و«الإستقلال الذاتي الزائد» هما ـ بحسب مارك هيلر ـ وصفان يستخدمان لتبسيط فكرتين موجودتين على مستوى مخاطبة الجمهور، والفجوة في التعبيرات والمصطلحات أوسع من الفجوة في الجوهر. وعندما واجهت حكومة بنيامين نتنياهو ميراث سياسات رابين وبيريز (ومنه، شبه الدولة الفلسطينية)، المترافقة مع رغبة الجانب الأكبر من الجمهور الإسرائيلي في مواصلة عملية السلام، وما ينجم عن الفشل في الإستجابة لها من آثار إقليمية ودولية، فقد تبنّت هذه الحكومة جوهر الأسلوب الذي كانت تتبعه الحكومة التي سبقتها، وهي تعبرّ عن نفسها الآن بطريقة يتبينّ منها إلتقاء الحزبين في الرأي. وأهم مكوّنات هذا الإلتقاء هو افتراض عدم وجود خيار واقعي يتمثّل في إنشاء دولة فلسطينية منفصلة(١٢).

ولقد تجاوز الإلتقاء بين حزبي «العمل» و«الليكود» حول موضوع الدولة الفلسطينية، مستواه الموضوعي، فكانت ثمة صياغات وثائقية اسهمت في بلورة مشروع لإستراتيجية مشتركة حول هذه القضية. وهو ما أفصحت عنه الأدبيات السياسية التي صدرت في بداية العام ١٩٩٧, وعرفت يومئذ بـ «إتفاق بيلين ـ إيتان». فقد توصلت مجموعتا العمل من الحزبين المذكورين، بقيادة يوسي بيلين وميخائيل إيتان، إلى وضع مبادىء حول مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين. أبرزها ما يشير إلى كيان فلسطيني يمارس تقرير المصير، ولكنه لا يتخذ موقفاً قاطعاً إزاء إسمه الرسمي، الأمر الذي يؤدي إلى دولة لا تتعدى صفاتها الإستقلال الذاتي الموسع. كما ورد في مذكرة «إتفاق بيلين ـ إيتان» إن

الحدود يجب أن تـرسم على نحو يضمن بـقاء المستوطـنين والمستوطنـات تحت السيادة الإسرائيلية، وأن تحتفظ إسرائيل بوادي نهر الأردن بصفة كونها منطقة أمنية، بينما يحُرَم الكيـان الفلسطينـي من عقد أي إتفاقـات دولية سيشـعر الإسرائيليون إنهـا تمثل تهديداً لأمـنهم، في حين تكون عاصمة الكيان الفلسـطيني خارج حدود القدس التي يجب أن تبقى بشطريها الغربي والشرقي في ظل سيادة إسرائيل الدائمة عليها.

والآن، فإن وثيقـة الحزبين المـشار إليهـا هي قيد الحفـظ والتطبيق في المـواقع العليا للسلطة. وإذا كان رئيس الوزراء، إيهود باراك، يبذل جهوداً بيّنة لصوغ خطاب متميّز عن أسلافه، فإن مضمون هذا الخطاب لا يخرج البتّة عن المشترك الإستراتيجي لمقولة «الدولة الناقصة».

وفي الأسابيع الأولى من الـعام الجاري، شـهدت حركـة المفاوضـات ما يعـزز المنطق الإسرائيلي حيال أطروحة «الـدولة الناقصة»، حتـى ان عدداً من المحللين الإسرائيليين أخذ يحاول إقناع رئيـس السلطة الفلـسطينية، يـاسر عرفات، بحل يضـع بين يديه نصف ما يرغب فيه. أي أنه يـريد أن يقول له: إقبل بحلول وسط، ولـو كانت مؤلمة. وفي مقابل ذلك، يتحقق حلمك في إقامة دولة فلسطينية، وبذلك تكمل مشروع حياتك. ويتبّين هؤلاء المحللين بناء على مثل هذا السيناريو أن الدولة لن تقوم على كل أراضي الضفة والقطاع، وأن القدس ستبقى تحت السيادة الإسرائيليـة، غير أن إستعداد إسرائيل للإعتراف بها وإقامة علاقات سيادية معها هو إقتراح يعتقد باراك أن عرفات يستحيل أن يرفضه.

لكن الترقب الإسرائيلي للمفاوضات مع الفلسطينيين لا يتوقف عند هذه السيناريوهات النظرية، بل إنهم يفصحـون عما سيذهب إليه فريق باراك حيال قضـايا التسوية الدائمة. فـمن جهة، سيسعـى باراك لإقناع عـرفات بأنـه يقصد بجديـة تامة أن يـأخذ على نفسه المخاطـر السيـاسية من أجل إنهـاء الصراع الفلسـطيني ـ الإسرائيـلي، بشرط أن يتكيّف الرئيس الفلسطيني مع فكرة عدم تحقيق كل إمانيه. ومن جهة أخرى، فإنه سيدفع الجيش الإسرائيلي والـشاباك والإدارة المـدنية وزملاءه في الحكـومة إلى تليين أفـكارهم والسماح برسم خطوط عامـة للتسوية الدائمة. وعلى الـرغم من أن باراك سيعرض خطوطه الحمر على عرفات في الـدقيقة التسعين مـن المفاوضات، فإنه لم يترك أفكـاره الأساسية في دائرة السرية، فهو غـير مستعد للإنسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧, وهـو ينوي إبقاء المستوطنات الإسرائيلية في غوش عتسيون وظهر الجبل، والمنطقة الواصلة بين القدس ومعاليه أدوميم، كما إنـه غير مستعد لإستيعاب لاجئين فلسـطينيين داخل دولة إسرائيل (عدا آلاف قليلة في إطار جمع شمل العـلائلات) وهو يرغب في بقاء منطقة غور الأردن كمنطقة أمنية، وهو لن يتنازل عن السيطرة الإسرائيلية التامة على شطري مدينة القدس(١٣).

إذا كانت هذه هي أفكار إيهود باراك التي ستعرض في المرحلة الختامية من المفاوضات،

(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) راجع: عـــــوزي بنـزيمان، هـــآرتس، ٥/

فمن المؤكد أنها ستثير أسئلة حرجة في وجه المفاوض الإسرائيلي. ولئن كان من الطبيعي ألاّ يقبل الفلسطينيون بأفكار كهذه، وأن يعدوها إنتقاصاً للحد الأدنى من سيادة وطنية يطالبون بها، فما يستدعي الوقوف عنده هو الإعتراض من جانب قوى إسرائيلية لا ترى في الصفقة التي يعرضها باراك ما يعكس تقدماً جدياً في إتجاه الحل النهائي. ولعل الأسئلة التي بدأت تطرحها هذه القوى، وخصوصاً ما تعكسه أفكار كلاً من يوسي بيلين ويوسي ساريد، تتعلق بما إذا كانت إتفاقية الإطار التي بلورها باراك هي الحل الوحيد المقبول، وبما إذا كان هناك صدقية كافية لزعمه بأنه بذل أقصى إستطاعته للتقدم نحو الفلسطينيين... ألخ. ثم ينتهي أصحاب هذا التساؤل إلى السؤال: ألن يثير باراك ضده الكثيرين من الذين منحوه تفويضاً لخوض معركة السلام، ذلك ليقين جمهور وازن في إسرائيل من أن تماثل أفكار نتنياهو واليمين الديني والقومي حيال الموضوع الفلسطيني، إنما يعني إبقاء الجبهة الفلسطينية مفتوحة على عنفٍ لا نهاية له؟

إنها الأرض السياسية، بداية القضية وختامها!